

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٦
المعقودة يوم الجمعة
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

الرئيس : السيد كرنكل (النمسا)

المحتويات

البند ٩٣ من جدول الأعمال : التنمية الاجتماعية :

(أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين
والمعوقين والأسرة (تابع)

(ب) منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ٩١ من جدول الأعمال : القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

مشروع القرار A/C.3/47/L.10

.../...

Distr. GENERAL
A/C.3/47/SR.16
18 January 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

92-57190 ٥٠٠٥٩ (٩٣)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٩٣ من جدول الأعمال : التنمية الاجتماعية :

- (١) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/47/214-E/1992/50 ، A/47/216-E/1992/43 ، A/47/339 ، A/47/349 ، A/47/369 ، A/47/415 و Corr.1 ، A/C.3/47/4)
- (ب) منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/47/379 ، A/47/381 ، A/47/399 و Corr.1 ، A/47/87 ، A/47/232-S/24025 و Corr.1 ، A/47/356-S/24367 ، A/47/344 ، A/47/312-S/24238 ، A/47/88-S/23563 ، A/47/80-S/23502 (A/47/391)

١ - السيد براون (غانا) : أعرب عن أسفه لأن الحالة الاجتماعية في العالم تزداد تدهورا عاما بعد عام . إن النتائج ما زالت ضئيلة بعد عشرين عاما من اعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بالتقدم والتنمية الاجتماعية في العالم . إن نهاية الحرب الباردة قد أعادت الأمل إلى البلدان النامية ولكنها أوجدت في الوقت ذاته مخاوف جديدة : إن الموارد تتجه بصورة متزايدة نحو أوروبا الشرقية التي تتجه العديد من الشركات الأجنبية إلى الاهتمام بها على حساب أفريقيا وغيرها من بلدان العالم الثالث . ومن ثم فإن الفقر ينتشر وقد ازدادت حدة من جراء عوامل مثل الجفاف والاضطرابات الاجتماعية وتدهور البيئة وهبوط أسعار المنتجات الأساسية والزيادة البالغة في الديون الخارجية للبلدان النامية التي بلغت ٣٠٠ بليون دولار . إن خدمة الدين تبتلع وحدها موارد باهظة كان من شأنها أن تسمح بزيادة الاستثمارات وتيسير النمو الاقتصادي وتحسين التعليم والرعاية الصحية .

٢ - إن مواجهة هذه الصعوبات قد أرغمت العديد من البلدان النامية وبخاصة في أفريقيا على اعتماد برامج تكيف هيكلية بالغة التعقيد . وهذه هي الحال في غانا منذ عام ١٩٨٣ ، وإن كانت زيادة التكاليف الاجتماعية قد أدت إلى اعتماد برنامج عمل للحد من التكاليف الاجتماعية لهذا التكيف .

٣ - إن وفد غانا يوافق على الاقتراح الرامي إلى عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية ينشط المبادلات العالمية والنمو الاقتصادي ويؤدي إلى تفادي هجرة السكان

(السيد براون ، غانا)

بحثا عن آفاق أفضل للعمل . إن هذا المؤتمر قد يتيح الفرصة أيضا للأمم المتحدة للبحث عن وسائل لإيجاد حل لمشاكلها المالية الخطيرة التي تضر بتنفيذ برامجها وبخاصة المتعلقة منها بالمعوقين والشباب والمسنين والأسرة .

٤ - إن الجلسات العامة الأربعة التي خصتها الجمعية العامة لنهاية عقد الأمم المتحدة للمعوقين قد ألفت الضوء على النتائج التي أحرزت خلال هذه الفترة وبخاصة توعية الرأي العالمي بالعقبات التي تعرقل الإدماج الاجتماعي للمعوقين وضرورة الانتقال من مرحلة الإحسان إلى مرحلة التخطيط لتنمية اجتماعية متكاملة . ولكن - وكما أشار الأمين العام إلى ذلك - هذا الوعي المتزايد بالمشاكل يصطدم بنقص في الموارد . ولذلك فإن مسألة التمويل يجب أن تحتل مكانا مناسباً في جدول أعمال المؤتمر العالمي القادم المعني بالتنمية الاجتماعية .

٥ - وأعرب الوفد الغاني عن أسفه للحكومة والشعب المصريين اللذين تأثرا مؤخرا من جراء الزلزال العنيف الذي تعرض له البلد . إن هذه الكارثة التي أودت بحياة العديد من البشر ، يمكن أن يتعرض لها أي بلد وهي تؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة عدد المعوقين أي الأشخاص الذين قد تنقلب ظروف معيشتهم تماما بين يوم وليلة .

٦ - وهناك ما يحمل على الاعتقاد ، في المرحلة الحالية ، بأن لجنة التنمية الاجتماعية وغانا عضو فيها ، سوف يعهد إليها في دورتها الثالثة والثلاثين في شباط/فبراير ١٩٩٣ ، إنهاء مشروع الاستراتيجية الطويل الأجل لتنفيذ برنامج العمل العالمي للمعوقين بعد انتهاء العقد ، وقواعد تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالمعوقين والتي سوف تستخدم كقاعدة للأنشطة المقبلة . إن غانا تأمل أن تحظى هذه البرامج بالموارد المالية الكافية .

٧ - إن أفريقيا اعترافا منها بأهمية الأطفال والشباب تستعد نتيجة للجهود المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية واليونسيف والحكومة السنغالية لعقد مؤتمر دولي لمساعدة أطفال أفريقيا . إن هذا المؤتمر يهدف إلى تشجيع البلدان الأفريقية على إعادة توجيه مواردها وزيادتها إن أمكن ، التي تركزها للطفولة وتنشيط الحوار بين البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي من أجل بقاء وحماية وازدهار أطفال أفريقيا وتنشيط اهتمام العالم بأفريقيا حتى تحصل التنمية البشرية في القارة على دعم

(السيد براون ، غانا)

مستدام . إن وفد غانا يدعو جميع الدول وبخاصة الافريقية والمنظمات الدولية إلى المساهمة بنشاط في إنجاح المؤتمر .

٨ - إن الأمين العام قد عدد في تقريره A/47/349 المشاكل العديدة - البطالة والإدمان والحمل بين المراهقات ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر - التي يعاني منها الشباب الآن . إن وفد غانا يأمل صادقا أن يؤدي الاحتفال عام ١٩٩٥ بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب إلى التفكير في هذه الحالة ووضع برامج عمل واقعية لعام ٢٠٠٠ وما بعده .

٩ - ولاحظ مع الارتياح الإجراءات التي اتخذت بمدد عقد أربعة اجتماعات تحضيرية إقليمية للسنة الدولية للأسرة . وأشار بالعروض المقدمة من حكومة تونس وكولومبيا ومالطة والصين لاستضافة هذه الاجتماعات وأعرب عن أمله في أن تشجع هذه الاجتماعات التحضير للسنة الدولية على المستويين الاقليمي والوطني . لقد برهنت التجربة في الواقع على أن جهود الأمم لا تكفل بالنجاح إلا إذا دعمها التعاون الدولي .

١٠ - السيد أحمد (الهند) : استرعى الانتباه إلى تقرير الأمين العام (E/1992/17) الذي يشير إلى التغييرات الهامة التي طرأت في العالم وبخاصة خلال العام الماضي . إن انخفاض التوترات العالمية قد سمح بإعادة توزيع الموارد إلى حد ما ، لصالح التنمية . وفضلا عن ذلك فإن كباراء العالم يجتمعون الآن لبحث أمور أخرى غير السلم والأمن ، ألا وهي المشاكل الاجتماعية بخاصة . بيد أنه إذا كانت هناك العديد من البلدان النامية ومن بينها الهند ، التي أحرزت تقدما في القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية ، فإن الوقت قد حان لإعادة تقييم السياسات .

١١ - وهذا هو السبب في أن الهند قد اتخذت خلال العام الماضي تدابير هامة لإعادة توجيه القطاعين الاجتماعي والاقتصادي وتشجيع الاستثمارات الخاصة وإيجاد المزيد من فرص العمل وتحسين توجيه البرامج الإنمائية وبخاصة عن طريق زيادة الموارد البشرية ولا سيما الشباب والنساء . إن الهند تعمل منذ استقلالها من أجل تحسين الظروف الاجتماعية لأكثر فئات السكان فقرا وبخاصة في المناطق الريفية عن طريق بناء المساكن وتوصيل المياه الصالحة للشرب والكهرباء . لقد تم محو الأمية تماما في مناطق مثل شرق كيرالا واقليم بوند يشيري وبعض محافظات تاميل نادو والبنغال الغربية .

(السيد أحمد ، الهند)

١٢ - إن وفد الهند يشير باقتراح شيلي عقد مؤتمر قمة عالمي معني بالتنمية الاجتماعية . إن الدستور الهندي يهدف إلى تحقيق التوازن بين رفاهة المجتمع في مجموعه والحقوق الاساسية للفرد . إن مسؤولية تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية تقع في آن واحد على عاتق الإدارة المركزية والولايات وهي مهمة صعبة إذا ما أخذ في الاعتبار أن الامر يتعلق بسكان متعددي العرقيات والشكافات والاجناس يبلغ عددهم ٨٥٠ مليون نسمة تزداد توقعات أعمارهم ويقل عمر ثلثهم عن ٢٠ عاما .

١٣ - وقال إن تقرير الأمين العام (A/47/349) يفيد أن العالم كان يضم عام ١٩٩٠ أكثر من بليون شاب من بينهم ١٧٩ مليونا في البلدان المتقدمة النمو و ٨٢٣ مليونا في البلدان النامية . ولكن الأمل الذي يثيره هؤلاء الشباب يتسم مع الأسف بالقتامة من جراء الصعوبات التي قد تعترضهم . إن افتقار غالبية هؤلاء الشباب إلى المؤهلات المهنية يزداد تفاوقا من جراء تزايد الإدمان والجنوح بينهم . ومن مخيبة الأمور أن جنوح الشباب قد تزايد في العديد من البلدان من جراء بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتنمية في كثير من الأحيان : مثل الفقر والانفجار السكاني ونقص المساكن والتصنيع ، واتساع المدن والبطالة وتفكك الخلية الاسرية وتآكل القيم التقليدية وتدهور خدمات الدعم المجتمعي ، ونقص الخدمات الاجتماعية وعدم قدرة نظام التعليم على مواجهة التحديات الجديدة .

١٤ - ويتعين على الهند ، بغية التصدي لهذه المشاكل أن تتفهم بصورة أكبر الطاقة المتمثلة في الشباب وبالتالي الاضطلاع بإعادة تشكيل اقتصادية واجتماعية واعتماد قوانين وإنشاء آليات اجتماعية وإدارية مناسبة .

١٥ - وقال إن وفده يذكر ببينود العمل الخمسة التي اعتمدها الأمم المتحدة خلال السنة الدولية للشباب عام ١٩٨٥ : مساعدة الحكومات على تنفيذ وتقييم السياسات الوطنية لصالح الشباب ، وضع تقارير متعددة القطاعات عن احتياجات الشباب ، تنظيم ندوات حول الموضوعات المتعلقة بالشباب ، تعزيز طرق الاتصالات وتكثيف التعاون على مستوى المنظومة نتيجة لعمل لجنة التنسيق الإدارية . إن الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب قد تتيح الفرصة لتنشيط العمل لصالح الشباب الذي عانى مع الأسف من الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة .

(السيد أحمد ، الهند)

١٦ - لقد تغير السياق الاجتماعي العالمي إلى حد بعيد في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٥ ، لقد أصبحت الخيارات أكثر صعوبة بالنسبة للشباب وانخفضت التطلعات والاحتمالات في حين تزايدت مخاطر المخدرات والإيدز والجنوح .

١٧ - إن الحكومة الهندية أنشأت إدارة مكلفة بتنسيق المسائل المتعلقة بالشباب على المستوى الوطني . إن شبكة المراكز الوطنية المعنية بالشباب (يوكندرا) التي أنشئت في عام ١٩٧٢ ، ترمي إلى تحسين احتمالات العمل بالنسبة للشباب من غير الطلاب ، والشباب في المناطق الريفية . إن هذه المراكز تنظم أنشطة لتدريب المشرفين وللخدمات الاجتماعية . وهناك برنامج آخر يتمثل في جعل طلاب المرحلة الثانوية وطلاب البرامج الخاصة برفع مستوى المناطق الريفية يشتركون في أنشطة لصالح أكثر فئات السكان فقرا . إن هؤلاء الطلاب يسهمون أيضا في النهوض بالبرامج الوطنية لحماية الأسرة والحملة الوطنية لمحو الأمية . وتجري مبادلات ثقافية أيضا بين طلاب مختلف مناطق الهند وكذلك مع الطلاب الأجانب . وتوفّر الحكومة تعليما أوليا مجانيا في جميع أنحاء البلد وتمول دراسات الطلاب البارزين من القطاعات الفقيرة . كما تنفذ الهند برنامجا من أوسع البرامج نشاطا لصالح الطلاب الذين ينتمون إلى أكثر الفئات فقرا ولصالح النساء .

١٨ - وذكر ممثل الهند بأن الحركة التعاونية التي بدأت في الهند منذ عام ١٩٥٤ قد أسهمت في كفاءة توزيع أكثر عدلا للموارد . وتوجد الآن ٢٥٠ ألف تعاونية في قطاع الزراعة وحده . كما أن الممارسة المؤسسية المتمثلة في توزيع العائدات الزراعية على المزارعين وتسويق المنتجات الزراعية بواسطة التعاونيات التي يمتلكها المستغلون أنفسهم قد أسهمت إلى حد بعيد في القضاء على الوطاء وتعزيز القطاع التعاوني في الريف . إن برنامج Anamd لتنمية إنتاج الألبان في ولاية غوجارات يعد مثالا في هذا المجال وقد استخدم كنموذج لأنشطة مماثلة في بلدان أخرى . لقد كانت الهند تضم في عام ١٩٩٠ حوالي ٦٠ ألف تعاونية لإنتاج الألبان .

١٩ - فضلا عن ذلك ، وفي إطار برنامج رفع المستوى الاقتصادي للسكان القبليين نظمت الحكومة الهندية تعاونيات لتكفل لهذه المجتمعات أنشطة متعددة الاتجاهات والعمل على

(السيد أحمد ، الهند)

عدم استغلال مواردهم بواسطة العملاء الخارجيين . وقد نجحت هذه التدابير في مجموعها . كما شجعت الحكومة أيضا تنظيم تعاونيات للعمال وبخاصة في قطاع البناء ، وحددت لهم حدا أدنى من الاجر لتفادي استغلالهم .

٢٠ - وأشار الى مسألتي المعوقين والمسنين فأوضح أن حكومته قد قررت إدراج ٧٠ مليون دولار لحماية المعوقين في الميزانية الوطنية في إطار الخطة الخمسية الثامنة ١٩٩٢-١٩٩٧ . فضلا عن ذلك فإن المجتمع الهندي قد بذل الكثير حتى الآن من أجل المسنين ، كما يدل على ذلك اهتمامه بمفهوم الاسره الموسعة . إن غالبية ولايات الهند لديها برامج للضمان الاجتماعي لصالح المسنين الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٥ و ٦٥ سنة . وقد أنشأت بعض الولايات نظام المعاشات التقاعدية ، ولكن ليست هناك حكومة واحدة بوسعها أن تكفل بمفردها التنمية الاجتماعية . ولذلك فإن التعاون الدولي ، أي الأمم المتحدة ، عليها الاضطلاع بدور في هذا الصدد .

٢١ - السيد بوركوأوغلو (تركيا) : قال إن المجتمع الدولي ما زال يمر بأزمة اجتماعية تعاني منها جميع المناطق وجميع المجتمعات دون استثناء . إن الفقر والبطالة والافتقار للأمن والإجرام في تزايد مستمر ، مما يعرض أحيانا استقرار البلدان للخطر ومن المهم التغلب على هذه الأزمة في أسرع وقت ممكن . لقد برهنت الخبرة على أن تجاهل هذه المشاكل الاجتماعية يكلف غالبا .

٢٢ - إن تركيا تمر حاليا بفترة تحول اجتماعي سريع وزيادة في عدد المدن ومساحتها وهي تعمل جاهدة على حل مشاكلها الاجتماعية والحد من نتائجها . كما تعمل على تحسين نوعية حياة السكان وضمان تكافؤ الفرص للجميع وترك أكبر حيز للمبادرة الفردية دون إهمال أهمية التضامن والتأييد المجتمعي . فضلا عن ذلك فإن تركيا تعنى بالفئات الضعيفة حتى يتسنى لها الاضطلاع بدور انتاجي في المجتمع ، وهي تعمل على استغلال الموارد البشرية وإعطاء النمو الاقتصادي بعدا انسانيا واجتماعيا . والجهود التي تبذلها في هذا المجال موجهة أساسا نحو الشباب والاسره والمسنين والمعوقين .

٢٣ - إن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة يشكلون أكثر من ٢٠ في المائة من سكان تركيا . وقد تم اتخاذ تدابير مؤسسية لصالحهم . كما يجري حاليا تنفيذ العديد من برامج التدريب والإدماج المهني والإعداد للعمل المستقل الخاصة

(السيد يوركواوغلو ، تركيا)

بهم . إن حماية الشباب من آفات مثل إساءة استعمال المخدرات والجنوح والايذ ما زال يشكل أولوية بالنسبة للحكومة التركية .

٢٤ - وفيما يتعلق بالأسرة فإن الحكومة التركية تعمل جاهدة على حمايتها ومساعدتها على التلاؤم بصورة أفضل مع تطور المجتمع ، وتحسين ظروفها المعيشية . إن تركيا سوف تشارك في الإعداد للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها عام ١٩٩٤ . وقد تم تشكيل لجنة تنسيق وطنية لهذا الغرض . كما سيتم تشكيل لجان محلية في ظرف فترة وجيزة .

٢٥ - وتكلم عن الشيخوخة بين السكان ، فقال إن هذا الأمر واضح تماما في البلدان المتقدمة النمو ، وهو يزداد سريعا في البلدان النامية . وتركيا لا تشكل استثناءا للصورة العامة : إن المؤسسات المعنية ووسائل الاتصال الجماهيرية تتبن هذه الظاهرة بشكل متزايد ، وتعمل على توعية الرأي العام بها . ويجري الآن تنظيم مراكز تأهيل وخدمات صحية والحكومة تشجع مبادرات القطاع الخاص لصالح المسنين . وتجدر أيضا بالإشارة أن تركيا قد اشتركت في وضع الإعلان المتعلق بالشيخوخة الذي اعتمده الجمعية العامة في أثناء المؤتمر الدولي للشيخوخة .

٢٦ - وفيما يتعلق بالمعوقين ، شرح وزير العمل والشؤون الاجتماعية في تركيا بالتفصيل سياسة الحكومة التركية لصالحهم في أثناء دورة الجمعية العامة المكرسة لنهاية عقد الأمم المتحدة للمعوقين . وبهذه المناسبة فإن وفد تركيا قد وزع تقريرا شاملا عن هذه السياسة . فضلا عن ذلك ، فإن تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي للمعوقين وعقد الأمم المتحدة للمعوقين (A/47/415) يشيد في فقراته ٢٥ و ٢٧ و ٧١ الى بعض التدابير التي اتخذتها تركيا لصالح المعوقين .

٢٧ - إن تركيا قد أيدت عقد مؤتمر قمة عالمي يعنى بالتنمية الاجتماعية ، منذ طرح هذه الفكرة بواسطة حكومة شيلي ، وهي تحرص على أن تؤكد من جديد دعمها لهذه المبادرة التي ينبغي أن تسمح للمسؤولين في العالم أجمع بجعل الفرد هو لب الأنشطة الانمائية والتعاونية الدولية . ومن هذا المنطلق فإن وفد تركيا يشيد بالسيد خوان سومافيا للعمل الضخم الذي أنجزه منذ تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام ، مكلفا بدراسة إمكانية مثل هذا المؤتمر ، كما أن وفد تركيا يلاحظ مع الاهتمام قرار الحكومة الدانمركية استضافة هذا المؤتمر في كوبنهاغن .

(السيد بوركوأوغلو ، تركيا)

٢٨ - وأعرب عن تأييده لوضع برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ولاحظ أن أهمية الجرائم المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات ، تجعل التعاون والتنسيق المناسبين بين البرنامج وبرنامج الأمم المتحدة السابق للمراقبة الدولية للمخدرات ، وبين لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات أمر لا غنى عنه .

٢٩ - السيد شروتييه (كندا) : تكلم باسم استراليا وكندا ونيوزيلندا فقال إن حكومات هذه البلدان الثلاثة التي اضطلعت بدور نشط في وضع برنامج الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية ترحب بإنشاء لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية . ويرجى نتيجة لهذه اللجنة أن يتم تحديد الأولويات بطريقة بناءة ورشيحة في هذا المجال . ولذلك فإن هذه البلدان الثلاثة ستشارك باهتمام بالغ في دورة اللجنة التي ستعقد في فيينا في نيسان/ابريل ١٩٩٣ .

٣٠ - وفيما يتعلق بأهداف لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ، ذات الأولوية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ - التي يجب أن يدرج اختيارها في إطار عملية الإصلاح وإعادة التشكيل القائمة حاليا - فإنه يتعين على اللجنة بدلا من الاهتمام بجميع المسائل التابعة لاختصاصها أن تركز جهودها على المجالات التي اضطرت الحكومات الى أن تكثرت لها الكثير من الوقت والجهد خلال السنوات الماضية وهي مكافحة الاجرام الوطني وعبر الوطني ومنع الجريمة في المناطق الحضرية وتحسين تنظيم وادارة العدالة الجنائية .

٣١ - إن مكافحة الإجرام عبر الوطني يتخذ أبعادا ضخمة بحيث لم يعد بالإمكان الاضطلاع به على المستوى الوطني فحسب . ولذلك فإنه يجب على البلدان اعتماد تدابير للتعاون على أساس ثنائي ومتعدد الاطراف . والواقع أنه قد تم انجاز عمل ضخم في مجال الاجراءات كما تم إنشاء آليات يمكن أن تساعد الدول الاعضاء على رفع دعاوى لدى المحاكم الاجنبية وتجدر الإشارة بخاصة الى أوجه التقدم المحرزه خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، فيما يتعلق بتسليم المجرمين والمساعدة المتبادلة ونقل المجرمين ، وإن كان ما زال بالإمكان عمل المزيد . إن حكومات استراليا وكندا ونيوزيلندا ترى أنه يتعين مواصلة النظر في إمكانية إنشاء محكمة جنائية دولية وتشيد بالاعمال البارزة التي انجزتها لجنة القانون الدولي في

(السيد شروتييه ، كندا)

هذا الصدد . كما تجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن السيدة باربارا ماك دوغال وزيرة خارجية كندا قد طلبت عقد اجتماع خبراء دولي في كندا للتحضير لاجتماع لجنة القانون الدولي المتعلقة بوضع مشروع النظام الاساسي لهذه المحكمة .

٣٢ - وبصدد مؤتمر الامم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين فإن استراليا وكندا ونيوزيلندا تلاحظ مع الارتياح أن تحديد الاولويات والسياسات الذي كان يقع من قبل على عاتق المؤتمرات سيصبح الآن من اختصاص لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ، ولكنها تود أن تواصل المؤتمرات الاضطلاع بدور اساسي في تنفيذ برنامج الامم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وبخاصة فيما يتعلق بتحديد المسائل التي قد تصبح مشكلة في المستقبل .

٣٣ - ويجدر فضلا عن ذلك الاشارة الى الصعوبة البالغة التي ستواجهها اللجنة في تنفيذ اولويات البرنامج الجديدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية اذا لم تتح لها الموارد الكافية ، وهذه هي الحالة الآن . ومن ثم فإنه يجب الحرص على جمع الاموال اللازمة وفقا لبرنامج العمل الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٦ وبخاصة في الفقرة ٣٣ التي تطلب الى الأمين العام رفع مستوى فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية بمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع للأمانة العامة الى شعبه . وذكر ممثل كندا في هذا الصدد أنه قد تم توزيع تصويب للوثيقة A/47/399 المعنونة "التدابير المتخذة لتنفيذ إعلان مبادئ وبرنامج عمل برنامج الامم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية" ويتضمن هذا التصويب الفقرات الناقمة في نهاية الوثيقة ويؤكد اهميتها .

٣٤ - السيد الدوسري (البحرين) : قال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على التنمية الاجتماعية وقد أنجزت البحرين بالفعل العديد من الاهداف التي حددتها الامم المتحدة في هذا المجال ، في السنوات الماضية . إن إعادة تأهيل الجانحين وإدماجهم في المجتمع وحماية الاسرة والنهوض بدورها وكفالة الرعاية الصحية لجميع قطاعات المجتمع وتنمية التعاونيات ، كلها تعد جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية في البحرين . إن البحرين تجعل وفقا للشريعة الاسلامية ، من الانسان واحترام كرامته محور سياستها الاجتماعية . وتعلق حكومة البحرين أهمية بالغة على الدراسات الاجتماعية والتدريب وتهدف الى تحسين كفاءات العمال والسماح لهم بخدمة المجتمع بصورة أفضل .

(السيد الدوسري ، البحرين)

٣٥ - وقال إن وفد البحرين يرى ضرورة تعزيز روح التعاون وكفالة توزيع أفضل للمسؤوليات بين مختلف قطاعات المجتمع . كما يرى أيضا أن جميع الدول يجب أن تخطط تنميتها الاجتماعية لفترة طويلة مستقبلية . إن هذه في الواقع هي الوسيلة الوحيدة لمواجهة المشكلات الخطيرة التي تفرضها على المجتمع ظواهر مثل العجز والشيخوخة . وفي هذا الصدد فإن البحرين تؤيد خطة العمل الدولية للشيخوخة التي احتفلت الجمعية العامة مؤخرا بالذكرى العاشرة لوضعها . وكذلك الاقتراحات الواردة في الوثيقة A/47/415 المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل الدولي للمعوقين . وتشجع البحرين إنشاء منظمات خيرية لمساعدة المسنين والمعوقين وكذلك اعتماد تشريع ينص على إنشاء خدمات لصالح هؤلاء الأشخاص .

٣٦ - وقال إن وفد البحرين يعرف عن أسفه للحالة المؤسفة للشباب المشار إليها في الوثيقة A/47/349 ، ويعرب عن استعداده لأن يدعم بنشاط الجهود التي تبذل على المستوى الدولي لمعالجة هذه الحالة . كما أنه يؤيد توصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن التعاونيات (A/47/216) وبخاصة الاحتفال بسنة دولية للتعاونيات . وقال إن وفده ينتظر باهتمام مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في الدانمرك وسيتيح الفرصة لجميع البلدان لتوحيد جهودها لمكافحة الفقر .

٣٧ - السيد ستريشيك (بولندا) أشار إلى أن دور وأنشطة الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية قد كُثفت واتسعت وبخاصة منذ مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد منذ سنتين والاجتماع الوزاري الذي عقد في فيرساي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وأشاد بإنشاء لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وقال إن انعقاد هذا الجهاز الجديد بعد مضي شهرين فقط على إنشائه بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي يبرهن على تصميم المجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الاجرام .

٣٨ - وقال إن اللجنة في دورتها الافتتاحية التي اشتركت فيها بولندا قد اقترحت تدابير واقعية بغية ضمان تنفيذ إعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المشتركون في الاجتماع الوزاري المعقود في فيرساي عام ١٩٩١ كما اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٥٢/٤٦ ، وأكدت اللجنة من جديد انه يتعين على الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها القيادي بطريقة براغماتية ، أي تقديم مساعدة عملية للدول الاعضاء

(السيد ستريشيك ، بولندا)

وتنمية التعاون . وتجدر بالإشارة أيضا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اتخذ عام ١٩٩٢ قرارات ذات أهمية بالغة تتعلق بتعزيز القدرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبالجريمة المنظمة وبالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين .

٣٩ - وفيما يتعلق بمكافحة الاجرام الوطني وعبر الوطني وهي من المسائل التي نظرت فيها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الاولى ترى بولندا أن مكافحة إساءة استعمال المخدرات تعد جانبا من أهم جوانب المسألة وقد أشادت بهذا الصدد بالقرارات التي اتخذتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات ، الرامية إلى إيجاد تعاون وثيق بينهما في هذا المجال وبخاصة فيما يتعلق بغسل الاموال . إن بولندا تعاني بصورة مباشرة من الاجرام عبر الوطني نظرا لأن بعض المنظمات الاجرامية تمارس أنشطتها في أراضي بولندا .

٤٠ - إن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يجب أن يهدف إلى تحسين التعاون بين الدول الاعضاء في الأمم المتحدة وتقديم مساعدة قانونية أكثر فعالية على المستويين المتعدد الاطراف والثنائي مع ضمان تبادل أفضل للمعلومات المتعلقة بالاجرام والجهود التي تبذل لمكافحةه وتقديم تدريب عملي للأشخاص المكلفين بتنفيذ القوانين . إن برنامج الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية يعد أداة فعالة ولكن أهدافه لن تتحقق إلا إذا حصل مكتب الأمم المتحدة في فيينا على الموظفين اللزمين والموارد المالية الكافية لتنفيذه .

٤١ - السيد الطائي (عمان) : لاحظ أنه وفقا للاحصاءات يشكل المعوقون حوالي ١٠ في المائة تقريبا من مجموع السكان في كل مجتمع من المجتمعات . وهذا يعني أن هؤلاء الأشخاص يشكلون جزءا هاما من الموارد البشرية في كل بلد من البلدان ولذا فإن من الضروري أن تتسنى لهم المشاركة في التنمية الوطنية . إن جميع الوسائل يجب أن تتخذ لإدماج المعوقين في المجتمع الذي يعيشون فيه . فضلا عن ذلك فإنه يجب الاضطلاع بعمل لمنع أسباب الإصابة بالعاهات .

٤٢ - إن الحكومة العُمانية قد اتخذت العديد من التدابير لصالح المعوقين . وفي المقام الاول أصدرت تشريعا في مجال العمل ينص على إتاحة وظائف بنسبة مئوية محددة

(السيد الطائي ، عُمان)

للمعوقين . فضلا عن ذلك فإن المعوقين يحملون على مساعدة مالية وعلى ضمان اجتماعي كامل إلى أبعد الحدود .

٤٣ - وقال إن المسنين يحاطون وفقا لتقليد يعد جزءا لا يتجزأ من الحضارة العربية بكل الاحترام الواجب وبالحمية الكاملة في المجتمع . إن المجتمع يعتز بهم ويشيد بهم لخبراتهم . ووفقا للقواعد الدولية فإن الشخص يعد مسنا في عُمان إذا بلغ من العمر ستين عاما . إن عُمان تبذل كل ما في وسعها سواء على الصعيد المادي أو السيكولوجي لضمان ظروف معيشة جيدة للمسنين .

٤٤ - وفيما يتعلق بالشباب فإن حكومة عُمان قد اعتمدت مياصات ترمي إلى كفالة نائمهم وتنميتهم وفقا لما جاء في المبادئ التي اعتمدها الأمم المتحدة . وقد تم على المستوى الوطني إنشاء مراكز ومؤسسات للشباب . ومن ناحية أخرى فإن الحكومة العُمانية تعمل جاهدة على كفالة مشاركة الشباب في المنظمات الدولية .

٤٥ - السيد راناسينغ (سري لانكا) : قال إنه يتضح الآن للجميع وأكثر من أي وقت مضى أن السلم والا من مرتبطان ارتباطا وثيقا في البحث عن نظام عالمي جديد بضرورة أن يصبح الانسان من جديد الانشطة الانمائية حتى يتم التوصل كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة إلى إيجاد أفضل الظروف المعيشية للجميع في ظل حرية أكبر .

٤٦ - إن البلدان النامية تعاني من ثقل المشاكل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية لا سيما وأن التنمية ما زالت تُعرقل بها من جراء عوامل خارجية لا تيسر تنفيذ برامج التكيف الهيكلي التي بدأتها هذه البلدان والتي تكلفها غالبا على الصعيدين السياسي والاجتماعي .

٤٧ - وأشاد بالمبادرة الرامية إلى عقد مؤتمر عالمي معني بالتنمية الاجتماعية وقال إنه يرجى أن يتيح هذا المؤتمر الفرصة لدعم تنشيط التعاون الدولي على أعلى المستويات والتصدي للأسباب الاقتصادية العميقة للمشاكل الاجتماعية .

٤٨ - ومضى قائلا إن سري لانكا ترى كما يرى البنك الدولي أيضا أن العمل الاجتماعي يعد استثمارا مدرا للدخل . إن سري لانكا تشعر بالفخر لحصولها على نتائج مرضية في

(السيد راناسينغ ، سري لانكا)

مجال التنمية البشرية (انخفاض معدل الوفيات بين الاطفال ، توفير كمية ضخمة من السعرات الحرارية ، ارتفاع معدل محو الامية بين البالغين ، نظام فعال للرعاية الصحية الاولى وما إلى ذلك) ولكنها لا تحاول إخفاء ما تعانيه من صعوبات بالفئة يتعين عليها التغلب عليها في هذا المجال بغية توفير عدد أكبر من الوظائف وإيجاد رؤوس الأموال والحصول على التقنيات اللازمة لزيادة الانتاج واستحداث نظام ضمان اجتماعي لصالح أكثر الفئات فقرا . إن وفد سري لانكا يرى أن الموضوعات التي اقترحها الأمين العام لمؤتمر القمة موضوعات مناسبة تماما وهي : الحد من الفقر ، وتوفير فرص العمل والترابط الاجتماعية .

٤٩ - لقد انقضى الزمن الذي كان العالم ينظر فيه إلى الحد من الفقر على أنه مجرد عمل من الاعمال الخيرية . إن الجميع يتفق الآن على القول بأن الامر يتعلق بعنصر لا غنى عنه من عناصر التنمية المستدامة والترابط الاجتماعي . إن البلدان الاعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الاقليمي قد بدأت في تنفيذ برنامج عريض يركز أساسا على إيجاد مصادر دخل مستقلة وعلى توفير الضمان الاجتماعي للقطاعات الفقيرة . وقال إن المؤسسات الدولية المالية يجب أن تدعم هذا النوع من المبادرات بغية مواجهة التهديدات غير العسكرية التي تتهدد السلم والامن خلال العقد الحالي وما بعده . إن المؤتمر العالمي المزمع عقده يتعين عليه أن يؤكد بخامة النتائج الإيجابية التي قد تترتب على الحد من الفقر فيما يتعلق بالقضاء على تدهور البيئة والتوصل الى تنمية مستدامة .

٥٠ - وقال إن وفد سري لانكا يشعر بالقلق ذاته الذي أعرب عنه الأمين العام فيما يتعلق بالشباب في التقرير الذي كرمه لهم (A/47/349) والذي أشار فيه الى أن الزخم الذي أوجدته السنة الدولية للشباب قد فقد فيما يبدو بعض قوته . ومن ثم فإنه يتعين وضع برنامج عمل عالمي يسمح خلال العقد القادم بتحويل الاتجاه الحالي الى التدهور الذي تتسم به حالة الشباب . إن البلدان النامية تضم أعدادا كبيرة من الشباب حيث تحول في كثير من الاحيان العوامل الاقتصادية التي ليست لديهم أية سيطرة عليها دون حصولهم على عمل بأجر حتى عندما تؤدي نوعية التدريب الذي حصلوا عليه الى زيادة تطلعاتهم وهذا ما يؤدي في النهاية الى زيادة شعورهم بالاحباط . إن هذه الحالة قد تؤدي الى تفكك الروابط في داخل الاسرة وهي الشكل الوحيد الذي ما زال موجودا من أشكال الامن الاجتماعي .

(السيد راناسينغ ، سري لانكا)

٥١ - إن ثلاث سكان سري لانكا تتراوح اعمارهم بين ١٥ سنة و ٣٥ سنة ومن ثم فاننا نتفهم الاهمية الاساسية التي تعلقها الدولة على المسائل ذات الصلة بالشباب . إن العمل الذي تضطلع به وزارة الشباب يكمله العمل الذي يضطلع به المجلس الوطني المكلف بتوفير الخدمات للشباب والذي ينفذ برامج تشمل مكافحة اساءة استعمال المخدرات وتوفير المساعدة الاجتماعية السيكولوجية وبناء قرى للشباب والنهوض بالانشطة الثقافية . فضلا عن ذلك فان البرنامج الوطني لمكافحة الفقر يركز بخاصة على حالة الشباب الذين يعيشون في فقر مدقع . إن هؤلاء تقدم لهم معونة مالية حتى يتسنى لهم البدء في مشاريع صغيرة خاصة بهم .

٥٢ - إن الاضطرابات والاستياء بين الشباب يرجعان أيضا الى الشعور بعدم مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية في حين أن هذه المشاركة لاغنى عنها لاستقرار أي مجتمع ديمقراطي ، وبخاصة في مرحلة قد تؤدي فيها روح المنافسة والتكنولوجيات الحديثة الى فقدان الهوية بل وإلى التخلي عن القيم الاخلاقية التقليدية . لقد حمل هذا لجنة الشباب في سري لانكا وهي هيئة مستقلة الى التوصية عام ١٩٨٩ باعتماد تدابير واقعية لتعزيز مشاركة الشباب في اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية . ومن ثم فقد أصبح بوسع الشباب حاليا في سري لانكا المشاركة بصورة أكبر في ادارة المجتمعات المحلية .

٥٣ - إن العمل الذي تم الاضطلاع به على المستوى الوطني يُغذى بتبادل البيانات المتعلقة بالخبرات والكفاءات على المستويين الاقليمي والدولي . إن المبادرة التي اتخذتها سري لانكا والبلدان الاخرى الاعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا للتعاون الإقليمي بإعلان ١٩٩٣ سنة دولية للشباب في المنطقة سوف تتيح الفرصة لمثل هذه المبادلات . إن هذه المبادرة ينبغي أن تقدم دعما سياسيا للنظر في المسائل التي تهم الشباب وتنشط التعاون الدولي في قطاع لم يعط حتى الآن النتائج التي كانت متوقعة من السنة الدولية للشباب .

٥٤ - السيدة دروزد (بيلاروس) : قالت إن ميثاق الأمم المتحدة يعهد الى المنظمة بولاية مزدوجة هي : تشجيع التقدم الاجتماعي وإيجاد ظروف أفضل للمعيشة في ظل حرية أكبر واللجوء الى المؤسسات الدولية لتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب . إن هيئات الأمم المتحدة تضع التنمية الاجتماعية ضمن الاولويات التي يتعين

(السيدة دروزد ، بيلاروس)

على الدول تركيز تعاونها عليها كما تبرهن على ذلك بشكل خاص خطة العمل الدولية للشيخوخة (١٩٨٢) وبرنامج العمل العالمي للمعوقين (١٩٨٢) والمبادئ التوجيهية المتعلقة بمواصلة التخطيط وأنشطة المتابعة المناسبة في مجال الشباب واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤشرات العقلية (١٩٨٨) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) ومشروع الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة (١٩٩٢) . ومما يزيد من تعزيز التعاون الدولي القرارات الهامة التي اتخذتها اللجنة الاجتماعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها الأخيرة . إن بيلاروس هي إحدى الدول التي اشتركت في تقديم القرار الذي يوصي فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعقد بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ مؤتمر قمة عالمي معني بالتنمية الاجتماعية . إن هذا الاقتراح يستحق الاهتمام البالغ حيث إنه يُعنى برفاهة الانسان الذي هو أساس الاجتماع المزمع عقده . إن هذا الاجتماع سيعمل بخامة على النظر في المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تطرحها التنمية في عالم يتسم بتدهور واضح في حالة أكثر من خمس سكانه . إن الفقر والبطالة والجريمة والاحقاد الوطنية قد اتخذت أبعادا تقتضي إعادة التفكير في طريقة التصدي للمشكلات الاجتماعية .

٥٥ - إن اهتمام بيلاروس بهذا المؤتمر ليس اهتماما عارضا . فالتحليل المقارن للسياسات الاجتماعية ونظم الضمان الاجتماعي في بلدان بلغت مستويات متباينة في مجال التنمية يتسم بطابع الانية بالنسبة لجمهورية بيلاروس الفتية التي حصلت مؤخرا على استقلالها . إن الفترة الانتقالية التي يمر بها النظام الاقتصادي في بيلاروس تضطرها إلى إعادة التفكير جذريا في المسائل الاجتماعية والاقتصادية وذلك في سياق تدهور الازمة الاقتصادية التي صاحبت انهيار الاتحاد السوفياتي . إن بيلاروس تعاني حاليا من التضخم والبطالة كما أن الضمان الاجتماعي لسكانها يمر الآن بمرحلة من التدهور . إن هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تزيد من تعقيدها أشار كارشة تشرنوبل .

٥٦ - وقالت إن حكومة بيلاروس قد بدأت في مواجهة هذه الحالة في تنفيذ برنامج للاستقرار الاقتصادي والرعاية الاجتماعية . وأنشأت وكالة لتوفير فرص العمل وصندوق للمعاشات التقاعدية وأصدرت قوانين بشأن الضمان الاجتماعي للمعوقين والمحاربين

(السيدة دروزد ، بيلاروس)

القدماء . وهي تدرس حاليا مشروع تظلع به الدولة لتوفير الامن الاجتماعي . إن مجلس السوفيات الاعلى في جمهورية بيلاروس الذي يعقد حاليا دورته العادية في منسك ينظر في مشاريع قوانين تتعلق بملاءمة الدخول مع التضخم وتوفير العمل والتأمين الصحي .

٥٧ - وأشادت بانعقاد المؤتمر العالمي وقالت إن وفدها يرى أن يعهد بالاعمال التحضيرية لهذا المؤتمر الى لجنة التنمية الاجتماعية وأن مؤتمر القمة ذاته يمكن أن يعقد في اطار الدورة العادية للجمعية العامة وهذا من شأنه أن يسمح للأمم المتحدة بتحقيق وفورات تبررها الى حد بعيد حالتها المالية الراهنة .

٥٨ - وفيما يتعلق بالاهداف العالمية المتعلقة بالشيخوخة من الان وحتى عام ٢٠٠١ وبالمبادئ التوجيهية الخاصة بتحديد الاهداف الوطنية المتعلقة بالشيخوخة أيضا ترى بلدها أن هذه الاهداف تستحق دراسة جدية لانها وضعت لمساعدة الدول الاعضاء على تحديد أهدافها الخاصة في هذا المجال وبلوغها .

٥٩ - وقالت إن وفدها يلاحظ بقلق أنه على الرغم من إحراز بعض النتائج الايجابية فإن الحملة العالمية لصالح الشباب التي بدأت في اطار السنة الدولية للشباب لم تتمكن من الاحتفاظ بالزخم الذي اتسمت به في البداية . وقالت إن من المهم مواصلة التخطيط وأنشطة المتابعة المناسبة في هذا المجال نظرا لان مستقبل البشرية بأسرها يتوقف على الحلول التي سوف يوفرها المجتمع الدولي لمشاكل الشباب . إن عدم تحسن وضع الشباب يرجع أساسا الى تفاقم الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم التي أدت الى انخفاض ملحوظ في مستوى المعيشة وبخاصة بين أكثر فئات السكان ضعفا ومن بينها الشباب كما أدت الى انخفاض الاعتمادات المخصصة لبرامج الشباب . إن فعالية العمل الذي تظلع به الامم المتحدة في هذا المجال يمكن أن تتزايد إذا ما تم الاعتراف بأهمية الدور السياسي للشباب وتم اشراك هؤلاء اشراكا وثيقا في برامج وأجهزة الامم المتحدة واتيحت لهم أماكن في داخل الوفود . ويجب أيضا توثيق الروابط بين المنظمات الوطنية والدولية للشباب وتحسين تبادل المعلومات بين الوكالات المتخصصة غير الحكومية والامم المتحدة والانتها من وضع مشروع برنامج العمل العالمي المعني بالشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده وتنفيذ الأنشطة التي اقترحها مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ترقبا للاحتفال العاشر بالسنة الدولية للشباب وادراج المسائل المهمة بالنسبة للشباب في جدول أعمال مؤتمر القمة المعني بالتنمية الاجتماعية .

(السيدة دروزد ، بيلاروس)

٦٠ - إن المسائل المتعلقة بالأسرة تثير قلقاً بالغاً لدى وفدها لأن الصعاب الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها بلدها تؤدي الى تفاقم المشاكل التي تواجه الأسرة وبخاصة النساء . لقد ارتفع معدل الوفيات بين الاطفال (١٣,١ لكل ١٠٠٠ من المواليد الاحياء في عام ١٩٩١) كما تتزايد الامراض بين حديثي الولادة ويزداد عدد الاطفال الذين يعانون من أمراض مزمنة أو من العجز . وقالت إن بلدها يضم أكثر من ٢٠ ألف يتيم وغيرهم من الاطفال الذين تتبناهم الدولة . وقالت إن وفدها يولي بالتالي أهمية بالغة لاعلان سنة دولية للأسرة ويرى في ذلك فرصة لاتخاذ تدابير للتنفيذ الفعلي لجميع الصكوك التي وضعها المجتمع الدولي لصالح المرأة والطفل .

٦١ - وقالت إن الحلف التعاوني الدولي سيحتفل عام ١٩٩٥ بالذكرى المئوية لانشاءه وبلدها يؤيد اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في قراره ٢٥/١٩٩٢ بالاحتفال في يوم السبت الأول من كل عام باليوم العالمي للتعاونيات .

٦٢ - وأضافت قائلة أن وفدها يشيد بانشاء الهيئة الجديدة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التي تفتح آفاقاً جديدة للتعاون الدولي في مجال مكافحة الاجرام .

٦٣ - السيد فينتغوت (الدانمرك) : قال إن البلدان الشمالية الخمسة التي يمثلها وهي ايسلندا وفنلندا والسويد والنرويج وبلده تشعر بالقلق البالغ إزاء تدهور الحالة الاجتماعية لا في البلدان النامية فحسب وانما ايضا في العديد من البلدان الصناعية حيث تتزايد البطالة والتهمة والفقر . إن البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي والاتحاد السوفيتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية تضم ٢٠٠ الف شخص يعيشون دون مستوى الفقر . ونتائج هذه الحالة هي ادمان المخدرات وتزايد عدد الاشخاص الذين لا مأوى لهم وارتفاع معدل الانتحار . ومن ناحية أخرى فإن الصراعات الدائرة بين الاحزاب السياسية في العديد من مناطق العالم تؤدي الى تعرض السكان للام بالغة كما تؤدي الى تفاقم الخسائر التي تتعرض لها الهياكل الأساسية الاقتصادية . إن العديد من النظم السياسية تمارس انتهاكات صارخة لحقوق الانسان والحريات الأساسية لشعوبها والاقليات العرقية الموجودة بها .

(السيد فينتفوت ، الدانمرك)

٦٤ - ان البلدان الشمالية على يقين بأن النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية يقتضي التصدي لجميع جوانب المعاناة البشرية . إن القضاء على الفقر في العالم يتطلب التسوية السلمية للمنازعات واقامة ممارسات ديمقراطية وبخاصة القضاء على الفرق المتزايد بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . لقد حان الوقت لكي نفهم أن التنمية الاجتماعية هي الشرط الذي لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية وأن هذين النوعين من التنمية يجب أن يسيرا جنبا الى جنب . إن سياسات التنمية الاجتماعية يجب أن تركز في المقام الاول على الاسرة وتأخذ في اعتبارها ان المرأة هي في غالبية الاحيان الدعامة الاساسية للأسرة . وقال إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن ترتبط أيضا ارتباطا وثيقا بحماية الموارد الطبيعية .

٦٥ - وقال إن البلدان الشمالية تعترف بخطورة المشكلة الناجمة عن إدمان المخدرات على جميع المستويات وترى أن هذه المشكلة لن تحل إلا اذا تم التوصل الى الحد من الطلب على المخدرات وكفالة موارد دخل أخرى للبلدان التي تنتج المواد المخدرة . وقال إن البلدان الشمالية ترى أيضا أن التكلفة الاجتماعية والصحية لادمان المسكرات ينبغي إن تحتل مكانا أكثر أهمية في مناقشات المجتمع الدولي .

٦٦ - وفيما يتعلق بالاجرام فإن البلدان الشمالية ترى ضرورة أن يركز المجتمع الدولي جهوده في ضوء الموارد المحدودة المتاحة له لمكافحة الاجرام ، على المجالات التالية : الجريمة عبر الوطنية وبخاصة الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية وغسل الاموال .

٦٧ - وفيما يتعلق بحالة المعوقين فإن البلدان الشمالية ترى ضرورة زيادة الموارد التي تخصصها هيئات الأمم المتحدة للمشاكل المرتبطة بالمعوقين . وترى البلدان الشمالية أيضا أن المنظمات التابعة للأمم المتحدة ، والتي تعنى بالتنمية ينبغي أن تدمج احتياجات المعوقين في الأنشطة التي تدخل في إطار برامجها العادية .

٦٨ - وأشار ممثل الدانمرك الى الاجتماعات الدولية الكبرى المزمع عقدها في المستقبل القريب فأشاد بعقد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ الذي سيشجع الفرصة للنظر في أوجه التقدم المحرزة في هذا المجال منذ اعتماد الاعلان العالمي . إن البلدان الشمالية تعلق أيضا أهمية كبرى على المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية عام ١٩٩٤ . وهي تحرص على أن تؤكد أن الانسان يشكل موردا لا تهديدا

(السيد فينتفوت ، الدانمرك)

وإن المشكلة الأساسية هي مشكلة الفقر . وهذا هو السبب في أنها تشيد بالاقترح الرامي الى عقد مؤتمر عالمي معني بالتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥ . إن هذا المؤتمر ينبغي أن يتيح الفرصة لجعل الانسان مركز التنمية والتصدي للمشاكل الأساسية مثل الفقر وبخامة الفقر النسائي وحالة الاطفال والشباب والمسنين والمعوقين وكذلك العمالة المنتجة والترابط الاجتماعي الذي يعد ضروريا لايجاد بيئة اجتماعية تشجع مشاركة السكان . إن مؤتمر القمة سيتيح أيضا الفرصة للتأكيد على ضرورة الحفاظ على توازن عادل بين النشاط الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد لكفالة التنمية المستدامة . وقال إن المؤتمر العالمي ينبغي أن يسهم في بلوغ الهدف العام للتنمية وترسيخ الديمقراطية . وينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية على المشاركة النشطة في هذا المؤتمر وأخذ مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بالمسائل الاجتماعية في الاعتبار عند الاعداد لهذا المؤتمر . إن تمويل مؤتمر القمة ينبغي أن يكفل عن طريق موارد من ميزانية الأمم المتحدة ، وإذا اقتضى الأمر ، عن طريق موارد إضافية . ويقترح الدانمرك عقد مؤتمر القمة العالمي في كوبنهاغن ، والبلدان الشمالية تؤيد هذا الاقتراح رغبة منها في تأكيد التزامها بقضية التنمية الاجتماعية .

البند ٩١ من جدول الأعمال : القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

تقديم مشروع القرار A/C.3/47/L.10

٦٩ - السيدة زندوغا (زمبابوي) : قدمت مشروع القرار A/C.3/47/L.10 باسم كل من انغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وناميبيا . وقالت إن ٩٢ دولة قد صدقت حتى الآن على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها أو انضمت الى هذه الاتفاقية . إن مشروع القرار يؤكد أهمية التصديق العالمي على الاتفاقية ويوجه نداء الى الدول التي لم تصدق بعد على هذا المك حتى تفعل ذلك دون تأخير . وأعربت عن أملها في أن يتم اعتماد مشروع القرار دون طرحه للتصويت .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥